

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

روسيا في عجلة من أمرها لكسب ودّ أمريكا
هذه المرة في القارة الأفريقية
(مترجم)

الخبر:

نظّم المئات في العاصمة المالية باماكو مسيرة احتجاجية للمطالبة بانسحاب الوحدة العسكرية الفرنسية من البلاد.
وتجمّع المتظاهرون قرب برج أفريقيا أحد رموز باماكو وردّوا هتافات تطالب بانسحاب القوات الفرنسية المتمركزة في مالي من البلاد منذ 2014 في إطار عملية برخان.
تدهورت العلاقات بين البلدين بعد مزاعم بأن جنود فاغنر سيتركزون في مالي، وتساعد الموقف أكثر وسط التصريحات القاسية من المسؤولين.
قدّمت فرنسا في 12 كانون الثاني/يناير مشروع قرار بشأن العقوبات ضدّ مالي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث تمّ حظر الوثيقة بسبب الفيتو من الصين وروسيا.

التعليق:

إن العملية العسكرية الفرنسية في برخان في مالي هي في الواقع استمرار لعملية سيرفال التي أطلقتها فرنسا في عام 2013 استجابة للوضع السياسي المتغير في مستعمرتها السابقة. إنّ الاختلاف الوحيد هو أنه بالإضافة إلى مالي، امتدّ نطاق تنفيذه ليشمل أربع دول مجاورة هي موريتانيا وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد.
كما نعلم، منذ نهاية القرن التاسع عشر، وبعد عقود من المقاومة الإسلامية اليائسة، كانت أراضي مالي الحالية، مثل عدد من البلدان الأخرى في غرب أفريقيا، تحت الاحتلال الفرنسي. في الستينات من القرن العشرين، نالت استقلالها كجزء من سياسة إنهاء الاستعمار تحت رعاية الأمم المتحدة، كتنفيذ لميثاق الأطلسي لعام 1941، والذي بموجبه وعد الأوروبيون مقابل الدعم في الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة المساواة في الوصول إلى استغلال ونهب مستعمراتها.
بعد أن حصلت على استقلال رسمي، تركت مالي المجتمع الفرنسي، الذي كان بمثابة الإرث الاستعماري الفرنسي في أفريقيا. ومع ذلك، بعد الانقلاب العسكري عام 1968، تمكنت فرنسا من استعادة نفوذها وإعادة مالي إلى دائرة مصالحها في إطار المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس). واصلت الولايات المتحدة العمل للسيطرة على المنطقة، بما في ذلك عن طريق خلق مشاكل اقتصادية وسياسية وعرقية.
في عام 2012، ثار الطوارق الذين يعيشون في شمال مالي، بعد أن استولوا على أسلحة يُزعم أنها معدة للمتمردين في ليبيا، بدعم من بعض الجماعات الجهادية، وأعلنوا إنشاء دولة أزواد المستقلة.
قام الجيش، متهماً الرئيس بالفشل في قمع الانتفاضة، بانقلاب. في مثل هذه الحالة، أرسلت فرنسا كتيبتها العسكرية إلى مالي، بحجة حماية رعاياها، والحفاظ على وحدة أراضي البلاد، وتحريرها من الإسلاميين.
يشهد الاتفاق بين المجلس العسكري الحاكم في مالي ومجموعة فاغنر على نية استبدال مرتزقة روس بالجيش الفرنسي. وعلى الرغم من إنكار موسكو ارتباطها بمجموعة فاغنر، فإن كل شيء يشير إلى حقيقة أنه، كما في حالة سوريا وليبيا، توافق روسيا في مالي على خدمة المصالح الأمريكية بجدية.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

أبو إبراهيم بلال

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في أوكرانيا